الفصل الرابع

الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى
الأهمية النسبية، الهيكل، المشكلات

الفصل الرابع

الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى

الأهمية النسبية، الهيكل، المشكلات

للوقوف على مكانة الصناعة التحويلية والدور الذى لعبته فى الاقتصاد المصرى خلال ربع القرن ١٩٧٣ ــ ٩٦/١٩٩٥، نسترشد بالمؤشرات الكلية الواردة فى الجدول (٤-١). وكما هو واضح، فإن هذه المؤشرات تكشف عن اتجاه عام وهو أن **الاقتصاد المصرى ربما صار أقل تصنيعا فى الثمانينيات والتسعينات مما كان عليه فى أوائل السبعينيات**. فهناك انخفاض واضح فى مساهمة الصناعة التحويلية فى توليد الدخل. ورغم اتجاه نصيب هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى نحو الارتفاع منذ منتصف الثمانينات، إلا أنه لم يسترد مكانته التى كانت له على هذا الصعيد. أما بالنسبة لنصيب الصناعة التحويلية فى الاستثمار الثابت الإجمالى، فإن الصورة لا تبعث على الارتياح، فقد شهدت حصة الصناعة التحويلية من الاستثمارات الكلية فى الاقتصاد المصرى تراجعا مطردا خلال الفترة ١٩٧٣ - ٩٦/١٩٩٥. أما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فى الصادرات السلعية، فهى تعكس بصورة صارخة مفعول الصدمات الخارجية المتمثلة فى تقلبات أسعار النفط فى السوق العالمية . فمع ثورة النفط الأولى (١٩٧٤) والثانية (١٩٧٩ــ ٨١) هبطت حصة الصادرات الصناعية فى إجمالى الصادرات السلعية من ٣١,٦% عام ١٩٧٣ إلى حوالى ١٠% عام ٨٢/١٩٨١. ومع تراجع قيمة ونصيب الصادرات البترولية، أخذت حصة الصادرات الصناعية تزداد إلى أن بلغت ٤٠% فى منتصف التسعينات.

ومعنى ذلك أنه لو أجرينا المقارنة بعد استبعاد صادرات البترول من الصادرات السلعية، فالاتجاه واضح، وهو أن الاقتصاد المصرى قد اصبح اقل اعتمادا على الصناعة فى الثمانينات والتسعينات مقارنة بالسبعينات. ويمكن تفسير هذا التطور الهام بالتحولات التى صاحبت سياسة الانفتاح منذ منتصف السبعينيات والإصلاح الاقتصادى فى التسعينات (Abdel-Khalek, 2001).

ويقتضي التعرف علي الأهمية النسبية للصناعة التحويلية ودورها المستقبلي أن يتم تحليل هذه الصناعة وفقاً لما يلى:

١- معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية.

٢- نوع الملكية (عام ــ خاص).

٣- حجم المنشآت والدور الذى تقوم به الصناعات الصغيرة.

٤- مدي المساهمة في الصادرات.

٥- البعد الجغرافى لهذه الصناعة واثرها على التنمية.

ويساعد مثل هذا التحليل في رسم صورة للصناعة التحويلية تحدد وضعها النسبي في الاقتصاد المصري وهيكليتها، ويمكن أن تستخدم بواسطة واضعي السياسات الاقتصادية، حيث يتم الاسترشاد بها في صياغة السياسات اللازمة للنهوض بالصناعة التحويلية في الاقتصاد.

١- الناتج فى الصناعة التحويلية: نموه وهيكله

تشير بيانات القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ / ٩١ إلي ارتفاعها من ٢٦٠٩,٧ مليون جنيه عام ١٩٧١ / ٧٢ إلي ١١٥٦٤,٨ مليون جنيه في عام ٩٥ / ١٩٩٦. ومن ثم نجد أن القيم المطلقة للقيمة المضافة قد اتخذت مساراً تصاعدياً خلال الفترة ١٩٧١/٧٢ - ١٩٩٢/ ٩٣، ثم حدث تراجع ابتداء من ١٩٩٣/٩٤ كما يبدو من الجدول (٤-٢). وغني عن البيان أنه لا يكفي الإلمام

بتطور القيم المطلقة للحكم علي تطور القيمة المضافة، فالفيصل هو نمط نموها وهيكلية هذا النمو.

ويتضح من الجدول (٤-٢) أن معدل نمو القيمة المضافة قد اتجه نحو الارتفاع من ٤,٦٦% سنويا فى المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ١١,٥٥% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٨٢/١٩٨١- ١٩٨٨/ ٨٩. بل أن معدل نمو القيمة المضافة طبقا للأرقام الواردة فى جدول (٤-٢) قد ناهز ١٤% سنويا فى المتوسط خلال ٨٤/١٩٨٣ - ٨٩/١٩٨٨. ثم اتجه نحو الانخفاض ليتحول إلي قيمة سالبة هي -١,٦٤% سنويا فى المتوسط خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥.

الأمر الجدير بالملاحظة هو اتجاه القيمة المضافة إلي التناقص خلال ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥. وقد يفسر ذلك بمفعول بعض عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والتي أثرت علي معدل نمو القيمة المضافة، من خلال ما يلى[1]:

أ) تخفيض قيمة العملة.

ب) تحرير التجارة.

جـ) ضريبة المبيعات.

د) السياسة الانكماشية.

ونتناول كلاً من هذه العناصر كما يلي :

أ- تخفيض قيمة العملة

يعتبر تخفيض سعر الصرف أحد عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتي تؤثر علي الصناعة التحويلية من خلال العديد من الوجوه:

أولاً : يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي ارتفاع التكلفة بالعملة المحلية لمستلزمات الإنتاج المستوردة. ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن هذا يقلل من تنافسية الإنتاج المحلى.

ثانياً : يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي رفع السعر المحلي للطاقة في ظل استخدام صيغة البنك الدولي لتعديل السعر المحلي للطاقة ليتناسب مع الأسعار العالمية. ويعزى ذلك إلي تعديل الأسعار فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى والذى يؤدى إلي الاستغناء عن النظام المزدوج للأسعار والاعتماد علي نظام السعر الواحد الذي يتناسب مع السعر العالمي. وقد بدأ تطبيق ذلك على مراحل منذ يوليو ١٩٩٣.

وينص ذلك الاتفاق على أن يتم تغيير المتوسط المرجح للأسعار المحلية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي بما يعكس المستويات العالمية وأن يتم تعديل أسعار الكهرباء حتى تغطي التكلفة الحدية في الأجل الطويل. ويعتبر سعر الصرف أحد العوامل الهامة التي تؤثر في أسعار المنتجات البترولية. ولهذا يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي رفع الأسعار المحلية للطاقة وبما ينعكس فى رفع تكلفة الإنتاج في الصناعات كثيفة الطاقة خاصة صناعة الألومنيوم، الحديد والصلب والبلاستيك.

ب- تحرير التجارة :

يشتمل تحرير التجارة علي عنصرين أساسين؛ **الأول:** إلغاء القيود غير الجمركية مثل نظام الحصص، **والثانى:** تخفيض معدل التعريفة الجمركية. ومن ثم يؤدي تحرير التجارة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي إلي فتح الأسواق المحلية أمام الواردات من السلع. ويترتب على ذلك تزايد المنافسة أمام المنتجين المحليين مما يؤدي إلي تراكم المخزون من السلع تامة الصنع، كما حدث في

صناعة الصلب وصناعة المنسوجات علي سبيل المثال، وذلك كما سيتبين فـــى الفصلين الخامس والسادس على الترتيب.

ومن الملاحظ أن الإنتاج بالشركات يتكيف وفقاً للمبيعات ومن ثـــم ســوف يؤدي تراكم المخزون إلي انخفاض معدل الإنتاج وإلي ارتفـــاع معـــدل الطاقـــة العاطلة في الصناعة التحويلية. وكل ذلك يؤدى إلى ارتفاع التكلفـــة المتوســـطة للإنتاج.

جـــ- ضريبة المبيعات :

يؤدي فرض هذه الضريبة علي مستلزمات الإنتاج إلي ارتفاع تكلفة الإنتـــاج بصفة عامة. وبالنسبة للسلع تامة الصنع، فإنها تؤدى الى رفع أســـعارها أمـــام المشترين مما قد يترجم إلي انخفاض المبيعات.

د- السياسة الانكماشية:

أيضاً، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يشـــتمل علي مكون إنكماشى يتمثل في خفض معدل الاستثمار العام ومعدل الإنفاق العـــلم عموما. وبالتالي تؤدي هذه الآثار المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصـــادي إلـــي تخفيض معدلى الإنتاج والقيمة المضافة.

ويوضح الجـــدول (٤-٣) التغير الهيكلي للقيمة المضافـــة فـــي الفـــروع المختلفة للصناعة التحويلية طبقا لنوع الاستخدام (سلع استهلاكية، سلع وســيطة، سلع رأسمالية) حيث يتبين ما يلي:-

- انخفاض النصيب النسبي **للصناعات الاستهلاكية** في القيمة المضافة، في المتوسط، من ٥٦,٩% خلال عقد السبعينات إلي ٤٩,٩ % خلال الفـترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٣٣,٤% خـــلال الفـــترة ٩٣/١٩٩٢- ٩٦/١٩٩٥.

- ولقد انعكس هذا الوضع للصناعات الاستهلاكية علي انخفاض النصيب النسبي لصناعة الغزل والنسيج والجلود والمواد الغذائية والتبغ في توليد القيمة المضافة باعتبار أنهما من أهم القطاعات المولدة للقيمة المضافة داخل الصناعات الاستهلاكية[٢]. وتظهر حدة هذا الانخفاض بدرجة أكبر في صناعة الغزل والنسيج والجلود حيث انخفضت مساهمتها في القيمة المضافة للصناعات التحويلية من ٣٠,٥% خلال عقد السبعينات إلي ٢١,٦% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١- ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ١١,٧% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥،[٣] كما يبدو من الجدول (٤-٤).

- أرتفع النصيب النسبي **للصناعات الوسيطة في القيمة** المضافة، في المتوسط، من ٢٦,٨% خلال عقد السبعينات إلي ٣٢,٩% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٥٠,٣% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢ - ٩٦/١٩٩٥. ويعزي ذلك إلي ارتفاع مساهمة الصناعات الكيماوية في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية حيث ارتفعت هذه المساهمة من ١٥,٥% خلال عقد السبعينات إلي ١٦,٢% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١- ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٣٥,٧% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢- ٩٦/١٩٩٥ (وذلك في المتوسط)، كما يبدو من الجدول (٤-٤).

- فى المقابل، بقى النصيب النسبي **للصناعات الرأسمالية** في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، يتراوح في المتوسط، فى حدود ١٦-١٧%، مع تقلبات طفيفة خلال الفترة كلها. فقد ارتفع من ١٣,٦% خلال عقد السبعينات إلي ١٧,٢% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١- ٨٩/١٩٨٨ ، ثم اتجه نحو الانخفاض خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢-٩٦/١٩٩٥ ليصل إلي ١٦,٢%. إلا أن هذا الانخفاض لا يعني سوي استعادة مساهمته النسبية في القيمة المضافة خلال عقد السبعينات.

ويوضح التحليل السابق مدي التغير في هيكل الإنتاج الصناعي بعيداً عن الصناعات الاستهلاكية وكذلك صناعة الغزل والنسيج إلي الصناعات الوسيطة والرأسمالية خاصة الصناعات الكيماوية والمعدات والمكنات. لعل من أهم النتائج المترتبة على هذا التغير فى الهيكل الإنتاجى هو انخفاض قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب العمالة. حيث تعد الصناعات الاستهلاكية من أكبر الصناعات استيعاباً للعمالة. فلقد بلغ نصيبها النسبي ٥٨,٨% من العمالة في الصناعات التحويلية في المتوسط خلال الفترة ٧٢/١٩٧١- ٩٦/١٩٩٥. ولقد انعكس انخفاض مساهمة الصناعات الاستهلاكية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلي انخفاض نصيبها النسبي، في المتوسط، من العمالة في الصناعات التحويلية من ٦٤,٨% خلال عقد السبعينات إلي ٥٨,١% خلال الفترة ٨٢/١٩٨١ - ٨٩/١٩٨٨ ثم إلي ٥٤,٨% خلال الفترة ٩٣/١٩٩٢-٩٦/١٩٩٥؛ كما يبدو من الجدول (٤-٥).

ولقد تدعم هذا الوضع باتجاه الحكومة نحو التوقف عن تشغيل العمالة منذ ٨٤/١٩٨٣. هذا من ناحية. ومن ناحية أخري، فإن ارتفاع النصيب النسبي لكل من الصناعات الوسيطة والرأسمالية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية يعني التغير في استخدام الفنون الإنتاجية وذلك بالاعتماد علي الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والتي تتطلب مهارات أكبر من عنصر العمل.

٢- هيكل الصناعات التحويلية وفقاً لنوع الملكية

يوضح الجدول (٤-٦) مدي تغير الأهمية النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في توليد القيمة المضافة في الصناعات التحويلية. ويعكس ذلك مدي تغير السياسات تجاه كل قطاع، حيث أدي الاتجاه نحو الإهتمام بالقطاع الخاص إلي ارتفاع نصيبه النسبي في القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية من ٩,٦%

في عام ٧٢/١٩٧١ إلي ٢٢,٧٢% في عام ٨٤/١٩٨٣ ثم استمر في اتجاهه التصاعدي إلي ٥٠,٣١ % في عام ٩٦/١٩٩٥.

ولقد انعكس ذلك في ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حيث إرتفعت من ٦٢,٤ % في عام ٨٨/١٩٨٧ إلي ٦٢,٦% في عام ٩٦/١٩٩٥ ثم إلي ٧٠% في عام ٩٨/١٩٩٧. ولكن علي الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي لنصيب القطاع الخاص فى الناتج المحلى، إلا أن هذه الزيادة لم تمكن من استعادة المستوي الذي تحقق من قبل والذي وصل إلي ٨٥% قبل ثورة ١٩٥٢. أيضاً مازالت هذه المساهمة أقل من مثيلتها في الدول الأخرى مثل البرازيل (٨٠%) اورجواي (٧٤%) وإندونيسيا (٧٢%)[٤].

وتجدر الإشارة إلي أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي الدور الذي يقوم به القطاع الخاص الصناعى لدفع النمو الاقتصادي ومن ثم حدود الاعتماد عليه في توليد القيمة المضافة، نذكر منها[٥]: ارتفاع نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في إجمالي مشروعات هذا القطاع، غلبة وحدات القطاع غير المنظم والشكل القانوني للمنشآت في القطاع الخاص.

ونتناول كل عامل من هذه العوامل كما يلي:

أ – **تلعب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر دوراً هاماً في القطاع الخاص**، حيث بلغت نسبة هذه المشروعات إلى إجمالي منشآت القطاع الخاص حوالى ٧٧,٧%، في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤-٩٥/٩٦[٦]. إلا أن هذه المشروعات تعانى من العديد من المشاكل، مما يحد من الدور الذي تقوم به فى دفع النمو الاقتصادي؛ مثل القيود المؤسسية، مدي كفاية التمويل، استخدام فنون إنتاجية أقل مقارنة بالمشروعات الأكبر، التسويق، نقص التدريب والذي ينعكس في انخفاض جودة الإنتاج، وتدنى الإنتاجية.

ب- **غلبة وحدات القطاع غير المنظم**، تشير العديد من الدراسات إلي أن أغلب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير منظمة[٧]، ويعني ذلك عدم توافر بيانات دقيقة عن حجم هذا القطاع مما يؤثر علي مدي كفاءة استخدامه والاعتماد عليه في دفع النمو الاقتصادي.

ج- **يسود نمط المشاركة في الهيكل القانوني للشركات في القطاع الخاص** ولكن يُغلب علي هذه المشاركة النمط العائلي وتأخذ صورة شركات اكتتاب مغلق، ومن ثم لا يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية. حيث يتبين من الجدول (٤-٧) أن نسبة الشركات المتداول أوراقها إلي إجمالي الشركات المقيدة اتجه نحو التزايد من ٤٢,٩% في عام ١٩٩٤ إلي ٦٣,٩% في عام ١٩٩٨ ثم اتجهت هذه النسبة نحو الانخفاض لتصل إلي ٤٩,٩% في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٩.

وإذا امتد التحليل ليشمل النصيب النسبي لكل من القطاعين في القيمة المضافة وفقاً لفروع الصناعات التحويلية، سوف يتبين ما يلي (جدول (٤-٨)):

أ) اتجاه النصيب النسبي للقطاع الخاص والقيمة المضافة في جميع فروع الصناعات التحويلية نحو التزايد.

ب) كان التوسع فى نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة فى الصناعات الرأسمالية بدرجة أكبر منه فى كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة. قد ارتفع فى الأولى بمقدار ٤٧,٨٦ نقطة مئوية مقابل ٤٢,٤٣، ١٣,١٧ نقطة مئوية في كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٥/٩٦ مقارنة بعقد السبعينات، كما يبدو من الجدول (٤-٨).

وتدل المؤشرات على أن النصيب النسبي للقطاع الخاص من العمالة في الصناعات التحويلية قد تزايد من ١٤,٧٣% في المتوسط، خلال عقد السبعينات، إلي ٣٤,٢٧% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣- ١٩٩٥/٩٦، كما يبدو من الجدول (٤-٩). ولكن يلزم التحوط فى الاستنتاج بالنسبة لِمدى مساهمة القطاع الخاص فى العمالة خلال هذه الفترة. فلا تعكس الأرقام السابقة حقيقة تزايد القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص في تشغيل المزيد من العمالة. حيث لا تمكننا البيانات من فصل الشركات التي تم تحويلها من القطاع العام إلي القطاع الخاص ومازالت تحتفظ بالعمالة؛ فى ضوء اشتراط الحكومة الاحتفاظ بالعمالة لمدة ثلاث سنوات. أما الشركات الجديدة للقطاع الخاص فلا تتوافر بيانات تساعد في التعرف علي التشغيل الإضافي للعمالة بها ومدي مساهمتها فى مواجهة مشكلة البطالة. يضاف إلى ذلك أن شروط وظروف العمل في القطاع الخاص تختلف عن مثيلتها في القطاع العام. فالملاحظ أن العمالة في القطاع الخاص تتركز في القطاع غير المنظم، حيث بلغت نسبة العمالة في القطاع غير المنظم إلي إجمالي العمالة فى القطاع الخاص ٧١,٤% في عام ١٩٩٣/٩٢. ولا يحقق القطاع غير المنظم مقومات الاستقرار وتوافر الأمن الاجتماعي للعامل لعدم توافر عقود العمل أو التأمينات الاجتماعية للعامل.

وقد تزايد النصيب النسبي للقطاع الخاص من العمالة في الصناعات الاستهلاكية بدرجة أكبر من كل من الصناعات الوسيطة والرأسمالية، كما يبدو من الجدول (٤-١٠). وربما يعزي ذلك إلي طبيعة الفن الإنتاجي كثيف رأس المال فى النوعين الأخيرين من الصناعات. وقد تبين لنا من تحليل هيكل الإنتاج الصناعى للصناعات التحويلية الزيادة الكبيرة فى نصيب القطاع الخاص فى الصناعات الرأسمالية والوسيطة. وهذا يثير التساؤل عن مضمون السياسة

الصناعية ومدى القدرة علي استيعاب المزيد من العمالة في ظل بلد تتسم بوفـــرة عنصر العمل.

٣- حجم المنشأة والدور الذى تقوم به الصناعات الصغيرة

لقد أثار تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة جدلاً كبيراً في الأدب الاقتصـادي ويرجع ذلك إلي أن هذا المصطلح يحمل في طياته العديد من الصناعات التـــي يمكن أن تندرج تحته، والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً كبيراً. ومن ناحية أخري فإن هناك اختلافاً في المعايير المطبقة بين الدول النامية والمتقدمة حيـث أن ما يعد صناعة صغيرة في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية لا يعد كذلك بالضرورة في دولة نامية تخطو أولى مراحل خطواتها في التنمية الاقتصادية.

ومن الملاحظ أنه لا يوجد في مصر تعريـف رسـمي معتمـد للمنشـآت الصناعية الصغيرة، بل يمكن القول بأنه ليس هناك إتفاق علي تعريـف موحـد تتبعه الجهات المختلفة، وبالتالي نجد أن لكل جهة تعريفاً خاصاً بها. وقد حاولنـا حصر وتحديد التعريفات التى تستخدمها الجهات المختلفة للصناعات الصغـيرة فى مصر والمعايير التى تستخدم لهذا الغرض. ويتضح مـن جـدول (٤-١١)، والذى يتناول هذه التعريفات مايلى:

أ- أدى غياب إجماع الجهات المختلفة علي تعريف واضح وملائم للصناعات الصغيرة إلي التباين في شروط الاقتراض فيما بينها ومن ثم اختلاف تكلفة الاقتراض وفقاً لكل مصدر من مصادر الاقتراض[١٠].

ب- لقد اتفقت معظم المصادر في استخدام عنصر العمل فقـط أو كـل مـن عنصري العمل ورأس المال، دون أن تأخذ في الاعتبـار نـوع النشـاط الاقتصادي والذي قد يتطلب إستخدام بعض المتغيرات الأخرى في التعريف مثل دوران رأس المال أو قيمة المبيعات. وتجدر في هذا الصدد الإشـارة

إلى تجارب الدول الأخرى مثل اليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان، حيث اتجهت إلي التمييز بين معيار الصناعات الصغيرة وفقاً لنوع النشاط الاقتصادي. ومن ثم اتجه الحد الأعلي لكل من عدد المشتغلين وقيمة رأس المال نحو التزايد عند الانتقال من قطاع الخدمات إلي القطاع الصناعي. والأمر الجدير بالملاحظة هو اعتماد هذه الدول على أكثر من معيار للتعريف[١١]، دون الاقتصار على معيار واحد لتعريف الصناعات الصغيرة.

ج- تجدر الإشارة إلي أن تعريف الصناعات الصغيرة وفقاً لكل مصدر يتسم بالجمود. فباستثناء بنك التنمية الصناعية، ظلت المعايير المتخذة لتحديد الصناعات الصغيرة دون تغير رغم تطور المراحل الاقتصادية. وهذا التطور قد يستدعى تغيير معيار تحديد الصناعات الصغيرة. ويعني ذلك تغير قيمة رأس المال المستخدمة في التعريف أو تغير عدد العمال المستخدم، كما تشهد بذلك تجربة تايوان في هذا الصدد.

وقد استخدمنا مؤشر عدد العمال لتعريف الصناعات الصغيرة والتي تشتمل علي الفئات الثلاث الأولى (اقل من ١٠، ١٠- أقل من ٢٥، ٢٥- أقل من ٥٠ عامل). ويعزي استخدام هذا التعريف إلي توافر تقسيم المنشآت إلي أحجامها المختلفة باستخدام عدد العمال فقط في إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي وهو مصدر البيانات المستخدم في هذه الدراسة.

ويوضح الجدول (٤-١٢) أن النصيب النصبى للصناعات الصغيرة إلى إجمالى المنشآت التي تعمل في الصناعات التحويلية بلغ ٧٧,٦٩%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٨٣/٨٤-١٩٩٥/٩٦. ولكن نصيبها فى العمالة وفى القيمة المضافة كان أقل من ذلك بكثير بطبيعة الحال. فلم يزد على ١١% و٨% على التوالى كمتوسط لنفس الفترة. أنظر الجدولين (٤-١٣) و (٤-١٤).

وبطبيعة الحال، فلقد انعكس انخفاض مساهمتها في القيمة المضافة علي مدي مساهمتها في الصادرات والتي بلغت ٠,٨٣%، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥، كما يبدو من الجدول (٤-١٥).

ويتطلب هذا الأداء المتواضع للصناعات الصغيرة أن نحدد ما هي طبيعة المشاكل التي تواجهها وتُحد من دورها في الاقتصاد المصري. وأهم هذه المشكلات هى مشكلات التمويل، التسويق، العلاقة مع المنتجين الآخرين، التدريب، والتكاليف. ويتضح من الجدول (٤-١٦) أبعاد هذه المشاكل كما يلى:

(١) اتفقت الدراسات المختلفة حول معاناة الصناعات الصغيرة **للمشكلة التمويلية** علي الرغم من تعدد المصادر المتاحة لتمويلها. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلي:

- ارتفاع سعر الفائدة حيث لا تحصل الصناعات علي أية مزايا تفضيلية.
- تقديم ضمانات متعددة. وقد أشار ٩٥% من أفراد العينة في احدى الدراسات الواردة في جدول (٤-١٦) إلي أن الضمانات مبالغ فيها ولا توجد مرونة من البنوك في الاتفاق بشأنها مع العميل.
- قصر فترة السماح.
- أن معظم القروض توجه لتمويل رأس المال الثابت.

ويتطلب ما سبق توافر التمويل بشروط ميسرة وذلك بالنسبة للمنشآت القائمة أصلاً علي دراسات جدوى سليمة، حيث أن الشروط التمويلية المخففة ستساعد المشروع على اجتياز مرحلته الإنشائية الأولي بسلام، علي نحو يستطيع معه الاستفادة بمزاياه النسبية وتحقيق الربح بناء عليها.

(٢) تلعب **المشكلة التسويقية** دورا هاماً في التأثير علي الصناعات الصغيرة ويرجع ذلك بصفة خاصة إلي:

- غياب قاعدة بيانات متكاملة عن الصناعات الصغيرة ومنتجاتها والخدمات المتاحة لها ومنافذ التسويق.
- ارتفاع درجة المنافسة من جانب المشروعات الأخرى. فقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات الميدانية أن ٨٧,٦% من مشروعات العينة تواجه منافسة، كما يتضح من جدول (٤-١٦)، وان تلك المشروعات الأخيرة قد تأثر بعضها إيجابا (٤١,٩%) والآخر سلبا (٥٨,١%). لا تهتم المصادر التمويلية للصناعات الصغيرة بتبني برامج للتسويق، حيث تبين من إحدى الدراسات أن[١٢]:-

  - ٢٣% منها تهتم بتقديم التمويل فقط.
  - ٣٤% منها يقدم خدمات غير مالية.
  - ١٣% منها يهتم بتقديم برامج تسويقية للعملاء .

- نقص الطلب وتقلبه، حيث أكدت نتائج إحدى الدراسات السابقة أن ٥٧% من الصناعات الصغيرة التي لديها إمكانية التصدير وأن ٥٦% من تلك التي تقوم بالتصدير، لا تجد الطلب الكافي. وبالتالي فإن وجود الطلب المسبق علي الإنتاج يمثل الضمان الكبير لهذه المنشآت. ويعني ذلك أن الإنتاج يكون مدفوعا بالطلب Demand Driven.

(٣) التعاقد مع المنتجين الآخرين

تتيح البيئة الصناعية التي تحقق التكامل بين نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة علاج الكثير من المشاكل مثل التمويل ومواجهة المنافسة، تحسين جودة المنتج والخدمات المقدمة وتشجيع المشاركة في المعلومات. إلا أنه تبين من الدراسات السابقة مدى افتقاد الصناعات الصغيرة لمثل هذه العلاقة في الاقتصاد المصري. ففى إحدى تلك الدراسات،

أجاب ١٣٦ مشروعاً (٨٢,٥%) بأنه ليس لديها تعاقدات مع المنتجين الأكبر، مقابل ٣٠ فقط (١٦,٩%) لديهم تعاقدات. وضمن هذه المجموعة الأخيرة كان التعاقد غير منتظم في ١٨ حالة (سليمان وآخرون، ١٩٩٦). وأيضاً يتبين من دراسة أخرى افتقاد النشاط الصناعي لهذه العلاقة (Depra,1997). ومن ثم فان إفتقاد هذه العلاقة في الاقتصاد المصري يعوق الدور الذي تقوم به الصناعات المتوسطة والكبيرة في مساعدة الصناعات الصغيرة علي مواجهة العديد من مشاكلها وقيام علاقة الترابط والتكامل فيما بينهما[١٢]. ومما يؤكد أهمية هذه العلاقة تجارب الدول الأخرى والتي أصدرت القوانين الخاصة بالتعاقد من الباطن Sub contracting لتنظيم هذه العلاقة وحماية الصناعات الصغيرة (اليابان) وكيف أن الصناعات التي تطبق هذه العلاقة تحصل علي مزايا تفضيلية في مواجهة الصناعات الأخرى التي لا تطبق هذا النظام[١٣].

٤ - مشكلات التدريب

يتبين من جدول (٤-١٦) أن ندرة العمالة الفنية شكلت إحدى المشاكل الهامة. وتركزت بصفة خاصة فى العمالة التي يمكن أن تتعامل مع الآلات الحديثة. حيث أكد معظم العاملين بأن فرص التدريب غير متوافرة، وأن خبرتهم الأساسية تستند إلى الأعمال السابقة (٨٤% من الحالات طبقا لدراسة المهدي، والسعيد ١٩٩٦ و٧٩,٧% من الحالات طبقا لدراسة سليمان وآخرون، ١٩٩٦). والنسبة الأقل هى التى اكتسبت الخبرة في أحد مراكز التدريب المتخصصة (١٢,٥% طبقا لدراسة المهدي، والسعيد ١٩٩٦). وبالتالي يعني ذلك أن مراكز التدريب لم تستخدم بالكفاءة المطلوبة ولم تتكيف فنياً مع متطلبات القطاع الصناعي التي تتغير وتتطور باستمرار.

٥ - ارتفاع التكاليف

أكدت العديد من الدراسات المشار إليها في جدول (٤-١٦) أنـــها تواجـه مشكلة ارتفاع التكاليف والتي تنعكس في ارتفاع أسعار المنتجات مما تؤثر سـلباً علي أرباح هذه الصناعات. ويمكن تحديد مصادر ارتفاع التكاليف فيما يلي:

(٥-١) **الضرائب** : ارتفاع معدل الضرائب مع التقدير الجزافي لقيمة الضرائـب المفـروضة وعدم القدرة علي تمييز الضرائب في حالة تشـغيل الآلات كلها أو بعضها أو حتـى في حـالة توقفها. ويؤكد ذلـك نسـبة ٢٦%، ٦٤% من مشـروعات العينة في إحـدى الدراسـات .(DEPRA,1997 & Stallard Miller,1997)

(٥-٢) **التأمينات** يؤدي تحمل صاحب المنشأة جزءاً كبيراً من التأمينات إلـي إضافة عبء آخر علي تكلفة الإنتاج، وبالتالي ينعكس ذلـك فـي فقـدان الاستقرار لعنصر العمل في هذه المنشآت. وتقدر العمالة المؤقتـة بنسـبة ٩١,٧% من قوة العمل الأساسية طبقا لإحدى الدراسات (المهدي والسعيد، ١٩٩٦) و٦١,٤% طبقا لدراسة أخرى (سليمان وآخرون، ١٩٩٦).

(٥-٣) **مشاكل المواد الخام** من الملاحظ أن هناك أثراً سلبياً لشح المادة الخـام أو ارتفاع سعرها علي المنشآت. فقد تبين من إحدى الدراسـات أن ٣,١% من مشروعات العينة توقفت عن الإنتاج بسبب هذه المشـكلة (سـليمان، وآخرون، ١٩٩٦).

ويؤكد كل ما سبق مدي أهمية وضع برنامج لتنمية الصناعـات الصغـيرة حتى تتكامل فى دورها مع المنشآت الأكبر حجما.

٤- مدي مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات:

يوضح الجدول (٤-١٧) التوزيع الهيكلي للصادرات في الصناعات التحويلية حيث يتضح غلبة الصناعات الاستهلاكية والتي بلغ نصيبها النسبي في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية، في المتوسط، ٥٦,١٠% خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥. وتحتل الصناعات الوسيطة المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية في صادرات الصناعات التحويلية. ومن الملاحظ أن حدوث تغير في صادرات أي منهما يلعب دوراً هاماً في التأثير علي الصادرات الكلية للصناعات التحويلية. فعلي سبيل المثال بلغ معدل نمو الصادرات في الصناعات التحويلية في ٩٤/١٩٩٣ ٦٥,٧%. ويعزي ذلك إلي ارتفاع معدل نمو الصادرات ككل والذي وصل إلي ٨٠,٤٥% خلال نفس الفترة، وذلك علي الرغم من انخفاض معدل نمو كل من الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية عن نفس الفترة.

وفي هذا الجزء نركز علي بعض العوامل التي تحد من نمو صادرات الصناعات التحويلية. وأهم هذه العوامل ما يتصل بهيكل الحوافز المالية، والأعباء المالية على الصادرات، وتكلفة وحدة العمل، وتفصيل ذلك كما يلي[١٤]:

أ- هيكل الحوافز المالية:

تعتمد مصر علي حماية منتجاتها المحلية من خلال فرض التعريفة الجمركية علي السلع المستوردة، كما تعتمد علي الضريبة غير المباشرة باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات العامة للدولة، إلا أن هذه الضريبة تؤدي إلي رفع تكلفة الإنتاج ومن ثم تعوق نمو الصادرات. ومن الملاحظ أن كلا من التعريفة الجمركية والضرائب غير المباشرة تؤديان إلي رفع الأسعار المحلية ومن ثم ترتفع درجة ربحية المبيعات في الأسواق المحلية. ويمكن تناول كل منهما كما يلي:

- **هيكل التعريفة:**

تم إعادة النظر في هيكل التعريفة منذ ١٩٨٦ بما يحقق تخفيض مستواها وكذلك التخفيف من درجة حماية الأنشطة المحلية. ولكن الملاحظ أن معدل الحماية الاسمية ظل مرتفعا بحيث بلغ ٢٧,٤% للصناعات التحويلية ككل. أما معدل الحماية الفعالة فلقد بلغ ٣٤,٢% في عام ١٩٩٧.

وتجدر الإشارة إلي أن هذا الهيكل للتعريفة قد أدي إلي التحيز ضد الصادرات والذي قُدر بـ ١٩,٧% في عام ١٩٩٧ مقارنة بـ ٢٦,٦ % في عام ١٩٩٤. ويمكن تفسير ذلك بأن المصدرين يقومون بتصدير السلع عند الأسعار العالمية، إلا أنهم يحصلون علي مستلزمات الإنتاج بالأسعار المحلية مضافاً إليها التعريفة الجمركية. ويؤدي ذلك إلي تزايد العبء علي المصدرين مما يشجعهم علي تصريف المنتجات في الأسواق المحلية.

- **الضريبة العامة للمبيعات:**

تؤدي هذه الضريبة إلي رفع تكلفة الإنتاج المحلي للسلع والخدمات بما يتراوح بين ٥%-٢٥%. كما أنها ترفع من تكلفة السلع المستوردة بما يعادل قيمتها مضروبة في قيمة الواردات (والتي قد تستخدم كمستلزمات إنتاج) شاملة قيمة التعريفة الجمركية. مما يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الصادرات.

ب- الأعباء المالية علي الصادرات:

تتحمل الصادرات العديد من الأعباء المالية والتي تتمثل في:

- رسوم الدمغة علي الأوراق المستخدمة.
- الرسوم الخاصة بشهادات المنشأ Origin.
- رسوم الخدمات وتكاليف التعبئة، التغليف...الخ.

جـ- تكلفة وحدة العمل وإنتاجية العامل:

تعتبر تكلفة وحدة العمل أحد المؤشرات التي تعبر عن تنافسية الصادرات. ويعني ذلك أن اتجاه تكلفة وحدة العمل نحو الانخفاض يؤدي إلي تزايد تنافسية الصادرات خاصة الصادرات الصناعية. ويوضح الجدول (٤-١٨) أن تنافسية الصادرات في الصناعات التحويلية قد اتجهت نحو التزايد خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ويعزي ذلك إلي اتجاه تكلفة وحدة العمل نحو الانخفاض خلال نفس الفترة. ومن الملاحظ أن انخفاض تكلفة وحدة العمل قد قلل منه اتجاه الإنتاجية الحقيقية للانخفاض منذ أواخر الثمانينيات. مما يعني أن انخفاض إنتاجية العامل في الاقتصاد المصري مقارنة بالدول الأخرى أدت إلي انخفاض تنافسية الصادرات علي الرغم من انخفاض تكلفة وحدة العمل[١٥].

٥- البعد الجغرافي للصناعات التحويلية:

يعكس التوزيع الجغرافى للقيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية البعد الإقليمي للتنمية من حيث مساهمة هذه الصناعات في تحقيق قدر مقبول من عدالة التنمية بين المحافظات المختلفة.

(٥-١) التوزيع النسبى للقيمة المضافة فى الصناعات التحويلية وفقاً للمحافظات:

يوضح الجدول (٤-١٩) توزيع القيمة المضافة في الصناعات التحويلية وفقاً للمحافظات حيث يتضح منه ما يلي:

- أن محافظات الحدود (البحر الاحمر -مرسى مطروح -الوادى الجديد وسيناء) بعيدة عن كونها محافظات صناعية.
- ارتفع النصيب النسبي لمحافظة القاهرة من ٢٩,٦٢% خلال عقد السبعينات إلي ٣٢,٦٨% في المتوسط خلال الفترة ٨٢/١٩٨١- ٨٩/١٩٨٨. ثم

واصل ارتفاعه ليصل إلي ٤٢,٢١% خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣ – ١٩٩٥/٩٦، وإن كان قد شهد تراجعا خلال السنتين الأخيرتين من الفترة. ومازالت تحتل محافظة القاهرة المرتبة الأولي من حيث نصيبها النسبي من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية مقارنة بالمحافظات الأخرى.

- اتجه النصيب النسبي لمحافظات الوجه البحري نحو الانخفاض من ٣١,٤٤% في المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ٣٠,٤٨% في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٩/٨٨. ثم انخفض إلي ٢٢,٤% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥.
- اتجه النصيب النسبي لمحافظات الوجه القبلي نحو الارتفاع من ١٤,٣٧% في المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ١٦,٧٩% في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٩/٨٨ ثم استمر عند نفس هذا النصيب النسبي خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ -١٩٩٦/٩٥.

(٥-٢) التوزيع النسبى للعمالة فى الصناعات التحويلية وفقا للمحافظات

إذا ما تناولنا توزيع العمالة في الصناعات التحويلية وفقاً للمحافظات خلال الفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٩٦/٩٥، كما يوضحه جدول (٤-٢٠) يتضح ما يلي:

- احتلت محافظة القاهرة المرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبي من العمالة. ومن الملاحظ أن هذا النصيب قد اتسم بالاستقرار وبلغ **٢٧,٥٧%** خلال الفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٩٦/٩٥. وجاءت محافظات الوجه البحرى فى المرتبة الأولى، حيث بلغ نصيبها النسبى من العمالة **٣٥,٤١%** فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧١/٧٢- ١٩٩٥/٩٦ وبالنسبة لمحافظة الإسكندرية والتي وأن احتلت المرتبة الثالثة فإن نصيبها انخفض من ٢١,٧١% في المتوسط، خلال عقد السبعينات إلي ١٨,٤٨% في المتوسط، خلال ١٩٨٢/٨١-

١٩٨٩/٨٨. ثم إلي ١٧,٠٩%، في المتوسط خـــلال الفـترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥.

- تعرض النصيب النسبي فى العمالة لمحافظات الوجه القبلي أيضا للانخفـاض من ١٥,٢٣% في المتوسط خلال عقد السبعينات إلي ١٤,٧% خلال الفـترة ١٩٨٢/٨١-١٩٨٩/٨٨. ثم ارتفع إلي ١٦,١% خلال الفـترة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٦/٩٥.

ويمكن أن يتضح مدي التباين في الأنصبة النسبية للمحافظات المختلفة فـي القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية إذا أخذ في الاعتبـار التوزيـع النسبي للسكان وفقاً للمحافظات المختلفة.

ويبين الجدول (٤-٢١) توزيع السكان وفقاً للمحافظات. ويتضح منه:

(أ) أنه لم يحدث اختلاف في النصيب النسبي للمحافظات من السـكان. فلقـد استمرت محافظات الوجه البحري تحتل المرتبة الأولي من حيث نصيبـها النسبي للسكان الذي بلغ ٤٢,١٠% في تعـداد ١٩٨٦، و٤٢,٣٢% فـي تعداد ١٩٩٦.

(ب) لقد تزايد النصيب النسبي لمحافظات الوجه القبلـي مـن السـكان مـن ٣٥,٤٤% في تعداد ١٩٨٦ إلي ٣٦,٤٩% في تعداد ١٩٩٦. إلا أن هـذه المحافظات ظلت تحتفظ بالمرتبة الثانية من حيث نصيبـها النسـبي مـن السكان في التعدادين.

(ج) اتجه النصيب النسبي لمحافظة القاهرة نحو الانخفاض من ١٢,٥٧% فـي تعداد ١٩٨٦ إلي ١١,٤٦% في تعداد ١٩٩٦. ولكن ظلت هذه المحافظـة تحتفظ بالمرتبة الثالثة من حيث نصيبها النسبي من السكان في التعدادين.

وفي هذا الصدد ، فإنه بمقارنة التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات المختلفة في عام ١٩٩٦ بالنصيب النسبي لهذه المحافظات من القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٦/٩٥، يظهر مدي التفاوت الحاد بين المحافظات المختلفة كما يلي:-

- أن سكان القاهرة الذين يمثلون ١١,٤٦% من سكان الجمهورية يبلغ نصيبهم النسبي من القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية ٣٢,٧٥%، ٢٦,٣٦ % علي التوالي.
- أن سكان الوجه القبلي الذين يمثلون ٣٦,٤٩% من سكان الجمهورية يبلغ نصيبهم النسبي من القيمة المضافة والعمالة في الصناعات التحويلية ٢٢,٢٣%، ١٦,٣٧% علي التوالي.

جدول (٤-١)

بعض المؤشرات الكلية للصناعة التحويلية

١٩٧٣ - ٩٦/١٩٩٥

	القيمة المضافة % من الناتج المحلى	% من العمالة	الاستثمار % من الاستثمار الإجمالى	الصادرات % من الصادرات السلعية
١٩٧٣	١٨,٧	١٢,٦	٢٨,١	٣١,٦
٨٢/١٩٨١	١٣,٣	١٢,١	٢٧,٠	٩,٩
٨٧/١٩٨٦	١٥,٣	١٢,٧	٢٣,٧	٣٠,٤
٩٢/١٩٩١	١٦,١	١٣,٧	٢٢,٤	٣٤,٥
٩٦/١٩٩٥	١٧,١	١٣,٧	١٩,٧	٣٩,٩

Source: Abdel-Khalek, 2001, Table 4.2, P. 96.

جدول (٤-٢)

تطور القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في الصناعات التحويلية

خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ — ٩٦/١٩٩٥

بالمليون جنيه

السنوات	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١/٩٠	معدل النمو %
١٩٧٢/٧١	٢٦٠٩,٧	٤,٦٦
١٩٧٥	٣٢٢٣,٤	
١٩٧٩	٣٩٣٢,٢	
١٩٨٢/٨١	٥٠٠٢,٩	١١,٥٥
١٩٨٤/٨٣	٥٦١٦,٩	
١٩٨٩/٨٨	١٠٧٥٣,٣	
١٩٩٣/٩٢	١٢١٥٤,٨	١,٦٤-
١٩٩٤/٩٣	١١٧٦٦,٢	
١٩٩٥/٩٤	١١٣٥١,٦	
١٩٩٦/٩٥	١١٥٦٤,٨	

المصدر :- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة .

وقد تم تكميش بيانات القيمة المضافة باستخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي بعد تغيير أساس الرقم القياسي.

مصدر مكمش الناتج المحلي الإجمالي: IMF, 1998

جدول (٤-٣)

التغير الهيكلي للقيمة المضافة في فروع

الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٧١/٧٢-١٩٩٥/٩٦ %

الفروع الصناعية السنوات	الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الرأسمالية	
١٩٧٢/٧١	٥٧,٥٥		٢٦,٨٧		١٥,٥٨	
١٩٧٥	٦٠,١٨	٥٦,١	٢٤,٥٥	٢٦,٨	١٥,٢٧	١٦,٣
١٩٧٩	٥٢,٩٦		٢٨,٨٥		١٨,١٩	
١٩٨٢/٨١	٥٠,٢٩		٣٢,١٠		١٧,٦١	
١٩٨٤/٨٣	٥٠,٥٢	٤٩,٩	٢٩,٦٠	٢٣,٩	١٩,٨٧	١٧,٢
١٩٨٩/٨٨	٤٨,٩٢		٣٦,٩٥		١٤,١٣	
١٩٩٣/٩٢	٣١,٢٢		٥٤,٧٢		١٤,٠٤	
١٩٩٤/٩٣	٣٤,٨٤	٣٣,٤	٥٢,٨٣	٥٠,٣	١٢,٣١	١٦,٢
١٩٩٥/٩٤	٣٤,١١		٤٧,١١		١٨,٧٦	
١٩٩٦/٩٥	٣٣,٦٢		٤٦,٥٣		١٩,٨٣	

المصدر : محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٤)

تطور مساهمة كل من صناعتي الغزل والنسيج والكيماويات في القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٧١/٧٢-١٩٩٥/٩٦

%

السنوات	مساهمة صناعة الغزل والنسيج	في المتوسط	مساهمة الصناعات الكيماوية	في المتوسط
١٩٧٢/٧١	٣٠,٠٢		١٤,٧٧	
١٩٧٥	٣٤,٨٧	٣٠,٥	١٦,٢١	١٥,٥
١٩٧٩	٢٦,٦٤		١٥,٦٤	
١٩٨٢/٨١	٢٥,٥٩		١٧,٢٨	
١٩٨٤/٨٣	٢٢,٣٥		١٦,٤٢	
١٩٨٩/٨٨	١٦,٧٩	٢١,٦	١٤,٧٨	١٦,٢
١٩٩٣/٩٢	١٢,٢٥		٤٢,٢٨	
١٩٩٤/٩٣	١١,٢٠		٣٩,٨٨	
١٩٩٥/٩٤	١٢,٤٣	١١,٧	٣١.٢٢	٣٥,٧
١٩٩٦/٩٥	١١,٠٣		٢٩,٣٥	

المصدر: تم حساب هذه النسب من:-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٥)

التغير الهيكلي للعمالة في فروع الصناعات التحويلية

خلال الفترة ١٩٧١/٧٢ — ١٩٩٥/٩٦

%

السنوات	الصناعات الاستهلاكية	في المتوسط	الصناعات الوسيطة	في المتوسط	الصناعات الرأسمالية	في المتوسط
١٩٧٢/٧١	٦٧,٦١		١٩,٦٢		١٢,٧٧	
١٩٧٥	٦٤,٤٢	٦٤,٨	٢٣,٢٥	٢٢,٧	١٢,٣٣	١٢,٥
١٩٧٩	٦٢,٣٥		٢٥,٢٤		١٢,٤١	
١٩٨٢/٨١	٦٠,٨٠		٢٦,٩٣		١٢,٢٧	
١٩٨٤/٨٣	٥٨,٠٧	٥٨,١	٢٨,٧٢	٢٧,٣	١٣,٢٠	١٤,٦
١٩٨٩/٨٨	٥٥,٣٨		٢٦,٢٠		١٨,٤٢	
١٩٩٣/٩٢	٥٥,٠		٢٧,٢٨		١٧,٦٧	
١٩٩٤/٩٣	٥٦,٦٢		٢٧,٠١		١٦,٣٥	
١٩٩٥/٩٤	٥٣,٨٥	٥٤,٨	٢٨,٢١	٢٧,٧	١٧,٨٨	١٧,٥
١٩٩٦/٩٥	٥٣,٥٤		٢٨,٣٨		١٨,٠٦	

المصدر : تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٦)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة في الصناعات التحويلية خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ -٩٦/١٩٩٥

%

السـنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
١٩٧٢/٧١	٩٠,٣٠	٩,٦
١٩٧٥	٨٨,٨٥	١١,١٤
١٩٧٩	٨٤,٦٦	١٥,٣٣
١٩٨٢/٨١	٨٢,٠٢	١٧,٩٨
١٩٨٤/٨٣	٧٧,٢٧	٢٢,٧٢
١٩٨٩/٨٨	٧٤,٤٣	٢٥,٥٦
١٩٩٣/٩٢	٦٧,٧٦	٣٢,٢٤
١٩٩٤/٩٣	٦٣,٨٠	٣٦,٢٠
١٩٩٥/٩٤	٥٨,٢٨	٤١,٧٤
١٩٩٦/٩٥	٤٩,٦٩	٥٠,٣١

المصدر :- تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السـنوي**، سنوات متفرقة.

جـدول (٤-٧)

نسبة عدد الشركات المتداول أوراقها إلي إجمالي

عدد الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية

السـنوات	النسـبة %
١٩٩٤	٤٢,٩
١٩٩٥	٤٧,٢
١٩٩٦	٥٤,٨
١٩٩٧	٦٤,٠
١٩٩٨	٦٣,٩
النصف الأول من ١٩٩٩	٤٩,٩

المصدر : تم حساب هذه النسب من :-

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (٢٠٠٠)، **النشـرة الاقتصاديـة الشـهرية**، مـارس، ص٣٦.

جدول (٤-٨)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة وفقاً لفروع الصناعات التحويلية خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ - ٩٦/١٩٩٥

%

السنوات	الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الرأسمالية	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
١٩٧٢/٧١	٨٨,٤٧	١١,٥٢	٩٢,١٣	٧,٨٦	٩٣,٩٩	٦,٠
١٩٧٥	٨٧,٤٩	١٢,٥٠	٨٩,٢٥	١٠,٧٤	٩٣,٦١	٦,٣٨
١٩٧٩	٨٠,٩٧	١٩,٠٢	٨٦,٤٠	١٣,٥٩	٩٢,٦٤	٧,٣٥
١٩٨٢/٨١	٧٧,٢٢	٢٢,٧٧	٨٥,٨٥	١٤,١٤	٨٨,٧٣	١١,٢٦
١٩٨٤/٨٣	٧٧,٦٢	٢٢,٣٧	٨٢,٦٩	١٧,٣٣	٨٧,٦٨	١٢,٣١
١٩٨٩/٨٨	٦٨,٤٤	٣١,٥٥	٨٠,٢٤	١٩,٧٥	٨٤,١٦	١٥,٨٣
١٩٩٣/٩٢	٤٥,١٦	٥٤,٨٤	٧٩,٥٩	٢٠,٤١	٧١,٩٢	٢٨,٠٨
١٩٩٤/٩٣	٤٣,٨١	٥٦,٢١	٨٠,٣٧	١٩,٦٣	٤٩,٢٩	٥٠,٧١
١٩٩٥/٩٤	٥١,٥٢	٤٨,٥٥	٧٣,٥٩	٢٦,٤١	٣٢,١٦	٦٧,٨٤
١٩٩٦/٩٥	٣٢,٦٨	٦٧,٣٢	٧٠,٨٥	٢٩,١٥	٢٨,٩١	٧١,٠٩

المصدر :- تم حساب هذه النسب من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٩)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص من العمالة في الصناعات التحويلية خلال الفترة ٧٢/١٩٧١ -٩٦/١٩٩٥

%

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص
١٩٧٢/٧١	٨١,٤٠	١٨,٥٩
١٩٧٥	٨٣,٨٠	١٦,١٩
١٩٧٩	٤٠,٥٧	٩,٤٢
١٩٨٢/٨١	٨١,٣٥	١٨,٦٤
١٩٨٤/٨٣	٧٧,٢٧	٢٢,٧٢
١٩٨٩/٨٨	٧٤,٤٣	٢٥,٥٦
١٩٩٣/٩٢	٦٩,٦١	٣٠,٣٩
١٩٩٤/٩٣	٦٧,٤٠	٣٢,٦٠
١٩٩٥/٩٤	٦٥,٢٣	٣٤,٧٧
١٩٩٦/٩٥	٦٠,٦٦	٣٩,٣٤

المصدر :- تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٠)

تطور النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص في العمالة

وفقاً لفروع الصناعات التحويلية خلال الفترة

٧٢/١٩٧١ -٩٦/١٩٩٥

%

السنوات	الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الرأسمالية	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
١٩٧٢/٧١	٨٠,٠١	١٩,٩٨	٨٤,٨٣	١٥,١٦	٨٣,٤٧	١٦,٥٢
١٩٧٥	٨١,٧٢	١٨,٢٧	٨٨,١٥	١١,٨٤	٨٦,٥٠	١٣,٤٩
١٩٧٩	٧٨,٨٣	٢١,١٦	٨٤,٦١	١٥,٣٨	٨٥,٧٤	١٤,٢٥
١٩٨٢/٨١	٧٩,١٦	٢٠,٨٣	٨٤,٧٧	١٥,٢٢	٨٤,٧٢	١٥,٢٧
١٩٨٤/٨٣	٧٧,٣٩	٢٢,٦٠	٧٣,٤١	٢٦,٥٨	٨٥,١٦	١٤,٨٣
١٩٨٩/٨٨	٦٨,٤٤	٣١,٥٥	٨٠,٢٤	١٩,٧٥	٨٤,١٦	١٥,٨٣
١٩٩٣/٩٢	٦٣,٧٤	٣٦,٢٦	٧٥,١٩	٢٤,٨١	٧٩,٢٨	٢٠,٧٢
١٩٩٤/٩٣	٧٥,٣١	٣٨,٤١	٧٧,٢٦	٢٦,٣٨	٦٧,٤١	٢٢,٧٤
١٩٩٥/٩٤	٦١,١٤	٣٨,٨٦	٧٤,٨٢	٢٥,١٨	٦٢,٣٩	٣٧,٦١
١٩٩٦/٩٥	٥٦,٤٥	٤٣,٥٥	٦٨,٣٩	٣١,٦١	٦١,٠٠	٣٩,٠٠

المصدر :- تم حساب هذه البيانات من

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١١)

معايير تعريف الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري

الجهة التي أعطت التعريف	المعيـــــار		ملاحظات
	رأس المال الثابت	عدد المشتغلين	
جـــهاز الصناعـــــات الحرفيـــة والتعـــاون الإنتاجي		٩ مشتغلين فأقل	
وزارة التخطيط	أقل مـن ٥٠,٠٠٠ج شـــــاملاً الارض والمباني	٥٠ مشتغل فأقل	يؤخذ في الاعتبـــار الفـــن الإنتاجي المستخدم
وزارة الصناعة	لا يزيـــد عـــــن ٥٠٠,٠٠٠ج بعـــد اســـــتبعاد الارض والمباني	١٠-١٠٠ عامل	
بنك التنمية الصناعية	٧٥٠,٠٠٠ج- ١,٢٥٠مليون ج		يراعي تطوير المعيار حيث بلغ مدي رأس المال الثابت فـــي عـــــام ١٩٨٢ : ١٥٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ج ثم تغير ذلك منـــذ ١٩٩٢ كما ورد في الجدول
وزارة التنمية الريفية			لا يتم الاهتمام بعدد العمـــل أو بقيمة رأس المال الثابت، أنما يتم الاهتمام بأن يكـــون النشاط رسميا وأن يكـــون مسجلاً في الاتحاد التعاوني

الجهة التي أعطت التعريف	المعيـــــار		ملاحظات
	رأس المال الثابت	عدد المشتغلين	
الهيئة العامة للتصنيع	لا يزيد عن نصف مليون جنيه	١٠-٥٠ عامل، دون الصبية	لا تزيد مساحة المنشآة عن ٢٠٠٠ مترا ولا يقل صافي قيمة الإنتاج السنوي عن ضعف رأس المال المحدد، واستعمال قوي محركة لا تقل عن ١٠ أحصنة
بنك مصر	لا يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ج بعد استبعاد الاراضي والمباني	١٠-١٠٠ عامل	استخدام تكنولوجيا بسيطة
اتحاد الصناعات المصري	الحد الأقصي لرأس المال ٥٠٠,٠٠٠ج		
البنك الوطني للتنمية	٢٥٠-١٠,٠٠٠ج	١-٥ عامل	
جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية		لا يزيد عدد العمال عن ١٥ عامل	
الصندوق الاجتماعي للتنمية	لا يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ج	٥٠ مشتغل فأقل	
هيئة التنمية الدانمركية الدولية (DANIDA)	أقل من ٢٥٠,٠٠٠ج بعد استبعاد الاراضي والمباني	٦-١٥ عامل	

الجهة التي أعطت التعريف	المعيـــــار		ملاحظات
	رأس المال الثابت	عدد المشتغلين	
الجـــهاز المركـــــزي للتعبئـــــة العامـــــة والإحصاء		١٠-٤٩ عامل	
شركة ضمان مخـــاطر الائتمان المصرفي	لا يقـــل عـــــن ٤٠,٠٠٠ج ولا يزيد عن ٥ مليون جنيـــه بعـــد اســـــتبعاد الأراضي والمباني		

تم تكوين هذا الجدول من المراجع الاتية :-

- بنك مصر (١٩٩٢)، "دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعـــم وتنميـــة الصناعـــات الصغيرة"، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثاني.
- بنك التنمية الصناعية (١٩٩٦/٩٥)، **التقرير السنوي**.
- المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٦)، **تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة**، شعبة التنمية الادارية والقوي العاملة.
- محمد الزهار (١٩٨١)، "دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصـــري مـــع إشـــارة خاصة إلي مصادر تمويلها"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، العدد الثاني،

Federation of Egyptian Industries and Fredrich Ebert Stiftung (2000), Directory for Governmental and Non-Governmental Organizations Supporting Small and Medium Scale Enterprises in Egypt, Jan.

جدول (٤-١٢)

التوزيع النسبي لعدد المنشآت في الصناعات التحويلية

وفقاً لحجم المنشآت %

حجم المنشآت (عمالة) / السنوات	أقل من ٤٩	٥٠ فأكثر
١٩٨٤/٨٣	٧٧,٦٧	٢٢,٣٢
١٩٨٩/٨٨	٧٦,٩٨	٢٣,٠١
١٩٩٣/٩٢	٧٨,١٠	٢١,٨٩
١٩٩٤/٩٣	٧٧,٩٠	٢٢,١٠
١٩٩٥/٩٤	٧٨,٤٠	٢١,٥٩
١٩٩٦/٩٥	٧٧,١٣	٢٢,٨٦

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٣)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية

وفقاً لحجم المنشآت خلال الفترة ١٩٨٣/٨٤-١٩٩٥/٩٦ %

حجم المنشآت (عمالة) / السنوات	أقل من ٤٩	٥٠ فأكثر
١٩٨٤/٨٣	٧,٥٦	٩٢,٤٣
١٩٨٩/٨٨	٥,٨٩	٩٤,١
١٩٩٣/٩٢	٩,٤٧	٩٠,٥٢
١٩٩٤/٩٣	١٠,٢٥	٨٩,٧٤
١٩٩٥/٩٤	١٠,٨	٨٩,١٧
١٩٩٦/٩٥	٥,٨٢	٩٤,١٧

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٤)

التوزيع النسبي لعدد العمال في الصناعات التحويلية

وفقا لحجم المنشآت %

حجم المنشآت (عمالة) / السنوات	أقل من ٤٩	٥٠ فأكثر
١٩٨٤/٨٣	١٢,٧٤	٨٧,٢٥
١٩٨٩/٨٨	٩,٨٦	٩٠,١٣
١٩٩٣/٩٢	١١,٨٥	٨٨,١٤
١٩٩٤/٩٣	١٢,٠	٨٧,٩٥
١٩٩٥/٩٤	١٢,٦٥	٨٧,٣٤
١٩٩٦/٩٥	١٢,١٠	٨٧,٩٠

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٥)

التوزيع النسبي للصادرات في الصناعات التحويلية

وفقا لحجم المنشآت %

حجم المنشآت (عمالة) / السنوات	أقل من ٤٩	٥٠ فأكثر
١٩٩٣/٩٢	٠,٤٢	٩٩,٥٧
١٩٩٤/٩٣	١,٧٩	٩٨,٢
١٩٩٥/٩٤	٠,٢٢	٩٩,٧٧
١٩٩٦/٩٥	٠,٩١	٩٩,١

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-١٦)

المشاكل التى تواجه الصناعات الصغيرة

	البيئة التشريعية	ارتفاع التكاليف	توافر المعلومات	المنافسة	التعاقد من الباطن	التسويق	التدريب	التمويل
World Bank, ١٩٩٥	✓		✓	✓	✓ ٢٥%	✓	✓	✓ ٩٠%
المهدي والسعيد، ١٩٩٦	✓	✓			✓ ٣٦%	✓	✓	✓
سليمان سليم ومتولي١٩٩٦		✓		✓ ٨٧,٦%	✓ ١٧,٥%	✓ ٢٤,٩%	✓ ٧٦,٨%	✓ ٧٤,٦%
Stallard& Abdel Hady ١٩٩٦	✓				✓	✓ ٥٠%	✓ ٦٤%	✓
عبد العال،١٩٩٧	✓	✓				✓	✓	✓
DEPRA, ١٩٩٧	✓ ٧٠%م ٦٤%أ	✓	✓ ٥٩%	✓ ٥٥%م		✓ ٢٨%م ٢١%أ	✓ ٥٣%م ٥٣%أ	✓ ٨٢%م ٦٦%أ
Stallard& Miller, ١٩٩٧			✓			✓		✓

م تعني منشآت تقوم بالتصدير.

أ تعني منشآت لديها إمكانيات للتصدير.

* تعبر الأرقام الواردة في الجدول عن نسبة المشروعات في كل دراسة والتي واجهتها المشكلة المذكورة.

✓ تعنى ظهور المشكلة فى عينة الدراسة.

جدول (٤-١٧)

مؤشرات الوضع النسبي للصادرات في الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٩٢/٩٣-١٩٩٥/٩٦

السنوات	قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ (بالجنيه)	نسبة الصادرات في فروع الصناعات التحويلية إلي إجمالي الصادرات في الصناعات التحويلية (%)		
		الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الوسيطة	الصناعات الرأسمالية
١٩٩٣/٩٢	١٢٥٥٧٥٣	٥٨,٣٧	٣٢,٩٩	٨,٦٢
١٩٩٤/٩٣	٢٠٨١٠٧٤	٥٢,٣١	٤٢,١٥	٥,٥٣
١٩٩٥/٩٤	٢٤٩٩٨٦١	٥٨,١٩	٣٨,٦٩	٣,١١
١٩٩٦/٩٥	١٩٧١٢٤١	٥٥,٥٦	٤٠,١٧	٤,٢٦

المصدر:- تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

ولقد تم استخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٠ للحصول علي قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة.

جدول (٤-١٨)

تطور الأجور الحقيقية، الإنتاجية الحقيقية والتكلفة الحقيقية لوحدة العمل في الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥

السنوات	الأجر الحقيقي لكل عامل ($)	الإنتاجية الحقيقية لكل عامل ($)	تكلفة وحدة العمل
١٩٨٠	٧٠,٢٣٧	٨٤,٩٠٩٢١	٠,٨٢
١٩٨١	٨٣,٢١٣	٩٧,٣٣٧٢٢	٠,٨٥
١٩٨٢	٧٨,٢٤٣	٩٤,٤٨٢٨	٠,٨٢
١٩٨٣	٨٢,٧٣٥	٩٦,٨٨٥٧	٠,٨٥
١٩٨٤	٨٣,٤٥٣	١٠٢,٥٦٣٣	٠,٨١
١٩٨٥	٨٢,٢٢٨	١١٤,٦٧٥٣	٠,٧١
١٩٨٦	٧٢,١٨٤	١١٨,٤١٧٤	٠,٦٠
١٩٨٧	٦٩,٦٠٤	١٢٥,٨٦٨٠	٠,٥٥
١٩٨٨	٦٦,٢٩٦	١٧٨,٠٣٠٧	٠,٣٧
١٩٨٩	٣٨,٦٩٢	١١١,٢٨٠٦	٠,٣٤
١٩٩٠	٢٠,١٥٦	٥٥,٧٣١٠١	٠,٣٦
١٩٩١	١١,٢٨٨	٣٣,٨٦٠٨٢	٠,٣٣
١٩٩٢	١٠,٥٤٤	٣٧,٠٧٤١٣	٠,٢٨
١٩٩٣	١٠,٣٥٢	٣٦,١٦٠٣١	٠,٢٨
١٩٩٤	١٠,٥١٦	٣٣,٥٤٧٠٢	٠,٣١
١٩٩٥	٩,٧٧٦	٣٣,٠٠٣١٦	٠,٢٩

Source: Al Ahwany & M. Metwalli (2000), Competitiveness and Unit Labor Cost, In "Labor Market Flexibility in Egypt", Under the project of " Competitiveness in MENA Region" financed from FEMISE. Unpublished.

جدول (٤-١٩)

تطور التوزيع النسبى للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية وفقا للمحافظات خلال الفترة ١٩٧١/٧٢-١٩٩٥/٩٦ %

السنوات	القاهرة	الإسكندرية	القنال	الوجه البحري	الوجه القبلى	محافظات الحدود
١٩٧٢/٧١	٢٨,٣٢	٢٤,٤١	٠,٠٣	٣١,٤٤	١٥,٨٥	٠,٠٠
١٩٧٥	٢٨,٢٦	٢٢,٥٤	١,٥٢	٣٢,٨٨	١٤,٧٩	٠,٠٠
١٩٧٩	٣٢,٢٩	٢٠,٤٦	٤,٨٠	٢٩,٩٦	١٢,٤٨	٠,٠١
١٩٨٢/٨١	٣١,٠١	١٩,٥٦	٢,٧٦	٣٢,٥٣	١٤,٠٧	٠,٠٧
١٩٨٤/٨٣	٣٠,١٩	١٨,١٠	٢,٥٣	٣١,٠٢	١٨,١٦	٠,٠١
١٩٨٩/٨٨	٣٦,٨٥	١٤,٩٢	٢,٠٢	٢٧,٩٠	١٨,٣٠	٠,٠٢
١٩٩٣/٩٢	٤٧,٣٧	١٥,٦٤	٢,٨٥	٢٠,٥٤	١٣,٥٥	٠,٠٢
١٩٩٤/٩٣	٤٧,٨٥	١٧,٩٠	٢,٦٢	١٩,٢٨	١٢,٣٠	٠,٠٢
١٩٩٥/٩٤	٤٠,٨٨	١٥,٤٠	٣,٠٣	٢٤,٦٣	١٦,٠	٠,٠٣
١٩٩٦/٩٥	٣٢,٧٥	١٤,٧٩	٤,٩٥	٢٥,١٧	٢٢,٢٣	٠,٠٩

المصدر : تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء، **إحصـــاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٢٠)

تطور التوزيع النسبى للعمالة في الصناعات التحويلية وفقا

للمحافظات خلال الفترة ١٩٧١/٧٢-١٩٩٥/٩٦ %

السنوات	القاهرة	الإسكندرية	القنال	الوجه البحري	الوجه القبلى	محافظات الحدود
١٩٧٢/٧١	٢٦,٨٠	٢٢,٦٠	٠,٥٨	٣٣,٩٧	١٦,٠٥	٠,٠٠
١٩٧٥	٢٨,٢١	٢١,٥٧	١,٤٩	٣٤,١٣	١٤,٥٩	٠,٠٠
١٩٧٩	٢٨,٧١	٢٠,٩٧	٢,٤٨	٣٢,٧٨	١٥,٠٥	٠,٠٠
١٩٨٢/٨١	٢٧,٦٨	١٩,١٤	٢,٢٨	٣٥,٩٣	١٤,٩٢	٠,٠٥
١٩٨٤/٨٣	٣١,٤١	١٨,٢٥	٣,٣٠	٣٢,٦٦	١٤,٣٨	٠,٠٠
١٩٨٩/٨٨	٢٣,٣٥	١٨,٠٧	٢,٤٤	٤١,٣٠	١٤,٨٠	٠,٠٤
١٩٩٣/٩٢	٢٧,٥٥	١٧,٨٣	٣,٢٦	٣٥,٣٢	١٥,٨٩	٠,١
١٩٩٤/٩٣	٢٧,٨٨	١٧,٥٧	٣,٢٤	٣٥,٦٠	١٥,٦٣	٠,٠٦
١٩٩٥/٩٤	٢٧,٥٧	١٦,٤٩	٣,٣٦	٣٥,٩٦	١٦,٥٤	٠,٠٥
١٩٩٦/٩٥	٢٦,٣٦	١٦,٤٨	٣,٣٣	٣٧,٣٠	١٦,٣٧	٠,١٢

المصدر: تم حساب هذه البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي**، سنوات متفرقة.

جدول (٤-٢١)

توزيع السكان وفقا للمحافظات

السنوات	القاهرة	الإسكندرية	القنال	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظات الحدود
١٩٨٦(عدد السكان بالمليون)	٦٠٦٩	٢٩٢٧	١٢٧٤	٢٠٣١٨	١٧١٠٢	٥٦٤
النسبة إلي إجمالي السكان(%)	١٢,٥٧	٦,٠٦	٢,٦٤	٤٢,١٠	٣٥,٤٤	١,١٦
١٩٩٦(عدد السكان بالمليون)	٦٨٠١	٣٣٣٩	١٦٠٥	٢٥١٠٤	٢١٦٤٦	٨١٨
النسبة إلي إجمالي السكان(%)	١١,٤٦	٥,٦٢	٢,٧٠	٤٢,٣٢	٣٦,٤٩	١,٣٧

المصدر: الصفان الأول والثالث:INP,Egypt: Human Development Report, 1997/98

الصفان الثاني والرابع : تم حسابهما من المصدر السابق.

الهوامش

(1) Abdel- Khalek, G., 1996, P:4

(٢) لقد بلغت مساهمة كل من الغزل والنسيج والجلود والمواد الغذائية في القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية ٢٠,٣% و ١٩,٨ % علي التوالي، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٩٦/٩٥. تم حساب هذه النسب من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى السنوي.

(٣) سوف يتم دراسة صناعة الغزل والنسيج وتحليل أبعادها المختلفة للتعرف علي مشكلاتها وكيف يمكن التغلب عليها في جزء آخر من هذه الدراسة.

(4) Fawzy, 1998, p:2.

(5) Ibid., p:6.

(٦) محسوبة من **إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى.**

(7) El Mahdi, 1999, pp: 10-12

(٨) تم حساب ذلك علي أساس الفرق بين متوسط النصيب النسبي للقطاع الخاص وفقا لفروع الصناعات التحويلية خلال عقد السبعينات وخلال الفترة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٦/٩٥.

(٩) لم يأخذ التحليل في الاعتبار أثر إنتاجية العامل باعتبار أنه أحد العوامل الهامة الجديرة بالدراسة ولكنها تخرج عن نطاق هذا التحليل.

(١٠) يجب التفرقة بين المشروع المتناهى الصغر والصناعة الصغيرة أما الأول، فهو الذي يستخدم عمالة أقل من ٥ عمال ويخضع لما يعرف باسم نظام الإنتاج بدون مصنع، وهو يشمل نظام التوظيف العائلي والنظام الحرفي، وعادة ما يكون موضوع اهتمام برامج الإقراض التي تعرف باسم "برامج مكافحة الفقر"، وهو يخرج عن نطاق الدراسة. أما الصناعة الصغيرة فهي تدخل في نطاق نظام الإنتاج في نطاق منشأة، وهذا ما تهتم به هذه الدراسة.

Metwalli, M. ,2000 .

(11) UNCTAD,1998.

(12) Stallard, Miller and Rahman, 1997, pp: 7-9.

(١٢/أ) ويرى المهندس محمد عبد الوهاب، وزير الصناعة والثروة المعدنية الأسبق، أن تعاقد الشركات الكبيرة من الباطن مع الشركات الصغيرة لإمدادها بمكونات معينة تدخل فى المنتج التام يمكن أن يلعب دورا كبيرا فى تكامل الهيكل الصناعى وفى إعطاء دفعة للصناعة الصغيرة وخلق الظروف المواتية لتطويرها. لكن الإطار القانونى يحتاج إلى استكمال لتحقيق هذا الهدف. (مقابلة مع المهندس / عبد الوهاب فى ٢٠ مارس ٢٠٠٢).

(13) Nassar, H. and M. Metwalli ,1999, P: 23-35.

(14) Kheir El Din, H. , 2000,pp:23-27

(15) El Ahwany, N. and M. Metwalli, 2000, p: 28.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى**، أعداد متفرقة.
- الزهار، محمد (١٩٨١)، "دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى مع إشارة خاصة إلى مصادر تمويلها"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، العدد الثاني.
- المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٦)، "**تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة**"، تقرير للعرض على المجلس، شعبة التنمية الإدارية والقوى العاملة.
- المهدى، عالية وهالة السعيد (١٩٩٦)، "**مجمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان: تحليل احتياجات وإمكانيات مجموعة مستهدفة**"، تحت إشراف اتحاد الصناعات المصرية وغرفة الصناعات الهندسية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت وجمعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمدن الجديدة.
- بنك التنمية الصناعية (**١٩٩٦/٩٥**)، **التقرير السنوى**.
- بنك مصر (١٩٩٣)، "دور البنوك والصندوق الاجتماعى فى دعم وتنمية الصناعات الصغيرة"، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثاني.
- سليمان، سلوى، زينب سليم ومنال متولى (**١٩٩٦**)، "تمويل الصناعات الصغيرة فى مصر مع التطبيق على المشروعات الممولة من الصندوق

الاجتماعى للتنمية فى القاهرة الكبرى"، **سلسلة مشروعات بحثيـــة**، مركـز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية.

- عبد العال، نادية (١٩٩٦)، تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج، **رسالة دكتوراه غير منشـــورة**، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية.
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (٢٠٠٠)، **النشرة الاقتصادية الشـهرية**، مارس.
- مجلس الشورى (١٩٩١) **التنمية الصناعية ومستقبلها فى مصر**، التقرير رقم ١١.
- مجلس الشورى (١٩٨٥) **سياسة التصنيع فى مصر**، التقرير رقم ٥.
- مجلس الشورى (١٩٩١) **الصناعات الصغيرة**، التقرير رقم ١٠.

المراجع الأجنبية :

- **Abdel-Khalek, Gouda (2001)** *Stabilization and Adjustment in Egypt; Reform or De-Industrialization?* **Cheltenham, UK: Edward Elgar.**
- Al Ahwany & M. Metwalli (2000), "Competitiveness and Unit Labor Cost, In "Labor Market Flexibility in Egypt", Under the project of " Competitiveness in MENA Region" financed from FEMISE.
- DEPRA(1997), *Egypt: Trade Finance Reform for Small Business Development,* Dec.
- El Mahdi A. (1999) , " The Labor Absorption Capacity of the Informal Sector in Egypt (ELMS 98) , **Unpublished Paper**.

- Fawzy, S. (1998) , "The Business Environment in Egypt" , ECES, **Working Paper Series** ,No; 34, Nov.

- Federation of Egyptian Industries and Fredrich Ebert Stiftung (2000), **Directory for Governmental and Non-Governmental Organization Supporting Small and Medium Scale Enterprises in Egypt,** Jan.

- IMF (1998) , **International Financial Statistics.**

- Institute of National Planning (1996), **Egypt Human Development Report .**

- Kheir El Din, H. (2000), "Egypt's Exports under Liberalization: Performance, Prospects & Constraints *"in Egyptian Exports and Challenges of the 21th Century"* H. Nassar and A. Aziz, (eds.) Center for Economic & Financial Research & Studies, April.

- Metwalli M.(2000) ,"Poverty Alleviation Programs : Status and Next Steps" in *"Social & Economic Policies and the Improvements of the Standard of Living"*, Center for Economic & Financial Research & Studies . October.

- Nassar H. & M. Metwalli (1999), Growth and Sustainability of Micro-Borrowers through Integration with Small Enterprises; **Research Project**, CEFRS, No: 9 , Oct.

- Soliman, Samer (1998), **State and Industrial Capitalism in Egypt,** *Cairo Papers in the Social Science,* Vol. 21, Monograph 2, Summer. Cairo : AUC Press.

- Stallard, J& Abdel Hadi, D. (1996), " Working Side by Side, Small Medium & Large Business Working Together in Egypt : A Study on

Business Linkages", National Cooperative Business Association and Environmental Quality International. Nov.

- Stallard, J., Miller, H. & Rahman , M. (1997), "Marketing and Micro Enterprise in Egypt", **Friedrich Ebert Stiftung**, Sept.

- UNCTAD (1998), *Handbook on Foreign Direct Investment by Small and Medium Size Enterprise: Lessons from Asia* , **United Nation.**

- World Bank (1995), *Arab Republic of Egypt, Economic Policies for Private Sector Development,* v:2, May 19.